

محددات التنمية البشرية في الجزائر (دراسة قياسية - تحليلية)

Determinants of human development in Algeria (a standard-analytical study)

د.عثماني أنيسة

مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية - جامعة سطيف 1

anissa.athmani@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2018/12/31

تاريخ القبول: 2018/04/20

تاريخ الإرسال: 2017/07/03

الملخص

يهدف هذا البحث إلى محاولة قياس وتحليل التنمية البشرية في الجزائر بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والقياس الاقتصادي، بغية معرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيرا على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، وعليه فقد تم من خلال هذه الورقة البحثية استعراض العناصر التالية:

- مفاهيم عامة عن التنمية البشرية ومقاييسها؛
- لمحة عن واقع التنمية البشرية في الجزائر؛
- بناء نموذج قياسي لمعرفة محددات التنمية البشرية في الجزائر، حيث سنعتمد على البيانات الخاصة بالفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى غاية 2015.
- الكلمات الدالة: التنمية البشرية، مؤشرات التنمية البشرية، نماذج الانحدار.

Abstract:

This study aims at trying to measure and analyze the Human Development in Algeria relying upon statistic ways and econometrics. It also targets to find out the most influential variables which highly affect the Human Development Index in Algeria.

It is, then, through this research paper that the following elements were reviewed:

- General concepts concerning the Human Development and its measurements;
- A glimpse of the reality of the Human Development in Algeria;
- A creation of an econometric model to discover the determinants of the Human Development in Algeria where we will rely on the data gathered during the period spanning from 1990 until 2015.
- **Keywords:** Human Development, Human Development Indicators, Regression Models.

مقدمة:

إن موضوع التنمية بأبعاده الأساسية (المفهوم، القياس و أساليب تحقيق التنمية) ما زال محل نقاش وتضارب بين الفكر التقليدي و الأفكار التنموية الحديثة، فالفكر التقليدي ظل مسيطرا لفترة طويلة و لا يزال يتمتع بالتأييد في صفوف بعض المحللين. أما الأفكار الحديثة فقد برزت في الأعوام الأخيرة نتيجة عدم جدوى المنظور التقليدي.

من هنا جاء التحول في مفهوم التنمية الذي كان يعتمد فقط على التقدم الاقتصادي والدخل الوطني المرتفع، حيث أصبح التركيز على الفرد و جاء المفهوم المعاصر للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد كرس لها جهود الخبراء و الباحثين عبر المؤتمرات وتقارير التنمية البشرية التي بدأ أولها سنة 1990، وتراكمت الكتابات المنهجية و النظرية في الموضوع خلال عقد التسعينات، حيث تم صياغة دليل لقياس التنمية البشرية و توفير بيانات و مؤشرات مقارنة على المستوى الدولي.

في هذا الإطار أصبح موضوع التنمية البشرية قضية محورية لفتت أنظار صناع القرار و الحكومات، فقد تم الاهتمام بقياس التنمية البشرية، حيث عرفت مؤشراتها الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و كبديل للمؤشرات المتمثلة في نصيب الفرد من الدخل القومي والمؤشرات الجزئية في مجال الصحة و التعليم نقلة نوعية ذات أهمية كبيرة في مجال قياس التنمية البشرية فزيادة على القياس البسيط للثروة أخذ بعين الاعتبار أيضا متوسط العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة.

في هذا الصدد، لقد تركزت جهود الدولة الجزائرية على تحسين مستوى التنمية البشرية من خلال تبنيها مجموعة من السياسات والإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز اللامركزية، وتوسيع المشاركة الشعبية... حيث اتجهت أهداف واستراتيجيات التنمية وخططها نحو تحسين مستوى التنمية البشرية.

انطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على السؤال الجوهرى التالي:

ما هي محددات التنمية البشرية في الجزائر؟

في هذا السياق وللإحاطة بجوانب الموضوع و الأهداف المرتبطة به سنعالج الموضوع من خلال التطرق إلى:

- الدراسات السابقة؛
- مفاهيم عامة عن التنمية البشرية ومقاييسها؛
- لمحة عن واقع التنمية البشرية في الجزائر؛
- بناء نموذج قياسي لمعرفة محددات التنمية البشرية في الجزائر، حيث سنعتمد على البيانات الخاصة بالفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى غاية 2015.

1. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية موضوع تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية نذكر من بينها:

- دراسة للاسكوا (2005)، تطرقت هذه الدراسة إلى أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة، حيث تقوم الدراسة بمقارنة الإنجازات المحرزة في مجال التنمية البشرية في 11 بلدا من بلدان الإسكوا خلال الفترة 1975-2002، باختبار العلاقة الإحصائية بين مؤشرات التنمية البشرية في تلك البلدان بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها، وبانتهاج نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي لا يكفي لتحسين التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه ينبغي توجيه زيادات الإنفاق نحو من هم في أشد الحاجة إليها، أي الفقراء¹.

- دراسة لعبد الله بن محمد المالكي وأحمد بن سليمان بن عبيد بعنوان "التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآتية"، يستهدف البحث قياس العلاقة التبادلية بين التعليم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في المملكة العربية السعودية ، ويستهدف أيضا تحديد وتحليل محددات الإنفاق الحكومي على التعليم في المملكة العربية السعودية . وباستخدام نموذج المعادلات الآتية وتطبيق أسلوب طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث المراحل 3SLS. توصل البحث إلى أنه لا توجد علاقة تبادلية طردية مباشرة بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إلا من خلال وجود الإنفاق الحكومي على التعليم، أما العلاقة المباشرة بين المتغيرين فإنها تحققت في اتجاه واحد فقط من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي إلى المدرجين في التعليم العام (وذلك في حالة تجاهل الإنفاق الحكومي على التعليم) . كما توصل البحث إلى أن إجمالي عدد السكان يعتبر عاملا محددا آخر للمدرجين في التعليم العام. كما أن الإيرادات الحكومية والمدرجين في التعليم العام والإنفاق التعليمي للسنة السابقة عوامل محددة رئيسة للإنفاق الحكومي على التعليم في المملكة العربية السعودية².
- دراسة لفايز عبد الهادي أحمد (2013)، بحثت هذه الدراسة حول علاقة العولمة بالتنمية البشرية، وهذا بالاعتماد على نماذج الانحدار وبرنامج SPSS. وقد توصلت هذه الدراسة إلى: وجود علاقة ارتباط غير خطي طردي وقوي بين دليل التنمية البشرية ومؤشر العولمة في كل دول العالم، كما تبين له أيضا أن العلاقة بين العولمة ودليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة أقوى من علاقتها بدليل التنمية البشرية، وتوجد علاقة ارتباط غير خطي ضعيف وعكسي بين العولمة وعامل عدم المساواة في كل من الدول المتقدمة وهو ما يمثل أثر ايجابي على تلك الدول، في حين أن تلك العلاقة هي طردية في الدول النامية وهو ما يمثل أثر سلبي عليها³.
- دراسة لÉlisé Wendlassida Miningou1, Valérie Vierstraete (2010) تطرقا من خلال هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة في التنمية البشرية في بلدان جنوب صحراء افريقيا باستخدام التحليل التطويقي للبيانات (Data Envelopment Analysis)، حيث تم التوصل إلى أن بلدان جنوب صحراء افريقيا هي عموما أقل فيما يخص عدم الفعالية في ادارة الموارد المخصصة للتعليم والصحة في استخدام رأس المال البشري من طرف السكان، بالإضافة إلى أن الاستخدام الأمثل للموارد من شأنه أن يسمح لبعض الدول من الانتقال من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وبالتالي يمكن للإدارة السليمة للتنمية البشرية ان تمثل بالنسبة لهذه البلدان عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁴.
- دراسة ل Mahomed KOEBA (2011)، قام من خلالها بتحليل أثر المساعدة الإنمائية الرسمية على الفقر في كوت ديفوار، حيث تم استخدام التحليل الاقتصادي القياسي لتقييم تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية على الحد من الفقر. للقيام بذلك، تم ربط مؤشر المساعدة الإنمائية الرسمية والتنمية البشرية، فقد تم الاعتماد على نموذج VAR، دوال الاستجابة الدفعية، وتحليل التباين، بعد تطبيق اختبارات الاقتصاد القياسي لحالة ساحل العاج، تم الحصول على النتائج التالية: المساعدة الإنمائية الرسمية ترتبط بشكل إيجابي و مؤشر التنمية البشرية، وكشف تحليل الصدمات أن صدمة في المساعدة الإنمائية الرسمية لها تأثير ليس فقط على مؤشر التنمية البشرية، ولكن أيضا على جميع المتغيرات الأخرى. بالإضافة إلى أن تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية على IDH يكون على المدى الطويل. علاوة على ذلك، فإن تحليل التباين يظهر التأثير الكبير للمساعدة الإنمائية الرسمية على IDH⁵.

2. مفاهيم عامة حول التنمية البشرية:

1.2 ماهية التنمية البشرية:

يقصد بها حسب تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD أنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها وذلك من خلال توسيع نطاق الخيارات أمام الناس بزيادة فرصهم في الرعاية الصحية، التعليم، التشغيل والدخل كما تهتم بزيادة الدخل الفردي ونمط توزيعه⁶.

تتعلق التنمية البشرية بالحياة التي يحياها الناس وبقدرتهم على العيش طويلا مع الوقاية من الأمراض والتعلم والتخلص من الأمية وسوء التغذية والجوع، بالإضافة إلى التمتع بالاستقرار والحرية بغية انتفاع البشرية بقدراتهم وتطوير أدائهم في كل الميادين من أجل ضمان تمتعهم بحياة كريمة⁷.

انطلاقا مما سبق يتضح أنه للتنمية البشرية عناصر لا تنفصل عن بعضها البعض تتلخص أهمها في كل من التعليم، الصحة، البيئة، الحرية والحكم الرشيد.

2.2 أهدافها وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية:

لقد تم ربط أهداف التنمية البشرية بأهداف التنمية للألفية في قمة الأمم المتحدة المنعقد في سبتمبر من العام 2000. حيث يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(1): ربط أهداف التنمية البشرية بأهداف التنمية للألفية

ما يقابلها من أهداف التنمية للألفية	القدرات الرئيسية للتنمية البشرية
تخفيض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات ومكافحة الأمراض الرئيسية	العيش حياة صحية وطويلة
تحقيق التعليم الابتدائي الشامل والحث على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	تلقي التعليم
تخفيض الفقر والجوع	الوصول إلى مستوى معيشة لائق
لا يعتبر هدفا بل انه غاية عالمية ذات أهمية بالغة تم إدراجها في إعلان الألفية	التمتع بالحريات السياسية والمدنية للمشاركة في حياة المرء ومجتمعه
ما يقابلها من أهداف التنمية للألفية	الشروط الأساسية للتنمية البشرية
ضمان الاستدامة البيئية	الاستدامة البيئية
الحث على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء	الإنصاف خاصة بين الجنسين
تعزيز الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة	توفير القدرات للبيئة الاقتصادية العالمية

المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، ص28.

3. قياس التنمية البشرية:

تضمنت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD عدة صيغ لقياس التنمية البشرية تمثلت أساسا في المؤشرات التالية:

1.3 مؤشر التنمية البشرية (IDH) Indice de développement humain:

يعتبر هذا المؤشر مقياس مركب يعكس ثلاث جوانب للتنمية هي: المستوى الصحي، المستوى التعليمي ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي المعدل الذي يعبر عن مستوى المعيشة، ويعتبر مؤشر التنمية البشرية أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 والقيمة 1 التي تمثل القيمة النظرية العظمى. وتستخدم الأمم المتحدة هذا المؤشر كمعيار لتصنيف الدول إلى مجموعات. الفرق

بين القيمة التي يتحصل عليها أي بلد والقيمة النظرية العظمى تمثل البعد المتبقي والواجب تغطيته، وعلى كل بلد إيجاد الوسائل لتقليل هذا البعد المعروف بعجز في مؤشر التنمية البشرية (déficit de l'IDH)⁸.

المتغير الذي استخدم للتعبير عن المستوى الصحي لأي بلد ولحساب IDH هو العمر المتوقع عند الولادة *espérance de vie à la naissance* وقد تم اختيار هذا المؤشر ليمثل الحياة الطويلة والصحية، حيث أن مزايا مختلفة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع العمر المرتفع عند الولادة⁹.

المؤشر الذي تم اختياره ليعبر عن المستوى التعليمي في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 هو نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة وقد تم تحديد قيمة عظمى لهذه الأخيرة ب 100٪. (PNUD 1990)، غير أنه تم تعديل هذا المؤشر في 1991¹⁰، حيث تم إضافة متوسط عدد سنوات التمدرس إلى معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين مع ترجيح الأول بالثلث والثاني بالثلثين. في 1995¹¹ تم تعويض متوسط عدد سنوات التمدرس بنسبة التمدرس في ثلاث مستويات (الابتدائي، الثانوي والعالي)، وفي 2010 تم التعبير عن المستوى التعليمي بمتوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010) إن المؤشر المستعمل للتعبير عن مدى حيازة الفرد للمواد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق هو مؤشر الدخل، وقد خضع هذا الأخير لعدة تعديلات. حاليا تم الاعتماد على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الذي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لحساب تحويلات العاملين من الخارج والمساعدة الإنمائية الرسمية مثلا في قياس الدخل. وقد أزيل الحد الأعلى للدخل بهدف ترجيح قيمة الدليل للسماح للبلدان التي تتخطى عتبة 40.000 دولار من قياس المستوى الحقيقي للدخل على نحو أفضل¹².

بعد أن تعرفنا على المتغيرات التي تعبر عن العناصر الثلاثة للتنمية البشرية، والحد الأقصى والحد الأدنى لكل متغير سنتطرق لطريقة حساب IDH، وعلى هذا الأساس فإن IDH يحسب كمتوسط هندسي لمؤشرات العناصر التي تكونه وذلك كمايلي:

$$IDH = \sqrt[3]{I_{vie} \cdot I_{education} \cdot I_{revenue}}$$

حيث:

I_{vie} : مؤشر طول الحياة، $I_{education}$ مؤشر التحصيل العلمي، $I_{revenue}$ مؤشر مستوى المعيشة

2.3 مؤشر التنمية البشرية الهجين: من أجل تقييم ما حققته الدول في مجال التنمية البشرية في الماضي، وبغية الاستفادة من وفرة البيانات المتاحة عن المؤشرات الأصلية: كمتوسط العمر المتوقع عند الولادة والإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس وما تحمله من مدلول، تم استحداث مؤشر التنمية البشرية الهجين وهو دليل يحسب على أساس الصيغة الجديدة المبينة أعلاه وباستخدام الأدلة الواردة في تقارير التنمية البشرية لعام 2009 فما أقل. ولأسباب تتعلق بتوفر البيانات يعتبر هذا الدليل ملائما لتحليل الاتجاهات الطويلة الأجل، وهو المؤشر الذي سنستخدمه في الدراسة التطبيقية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010)

3.3 مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة ((Indice de développement humain ajusté aux inégalités (IDHI)) يعالج مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية. إن مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة يتساوى ومؤشر التنمية البشرية عندما تكون المساواة تامة بين الناس، وفي حال عدم المساواة الأول أقل من الثاني.

4.3 مؤشر عدم المساواة بين الجنسين ((Indice des inégalités de genre (IIG)):

يعكس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين التفاوت بين الجنسين في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل.

يبين المؤشر الفرق في التنمية البشرية الناتج من عدم التساوي في الانجازات بين الذكور والإناث في الأبعاد الثلاثة. تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر في حالة تساوي أداء المرأة وأداء الرجل، وواحد في حال عدم المساواة بينهما في جميع الأبعاد.

حل هذا المؤشر محل المقياسين المستخدمين منذ عام 1995 وهما مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس (ISDH) ومؤشر مشاركة المرأة (IPF)، الذي يقيس المساواة بين الجنسين في المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية ودوائر صنع القرار.¹³ حيث اعتبر هذا المقياس كبديل لهما نظرا لتعرض هذين المقياسين لعدة انتقادات بسبب الثغرات على الصعيد النظري والمنهجي.

5.3 مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد ((Indice de pauvreté multidimensionnelle (IPM))

مؤشر الفقر البشري الذي اعتمد لأول مرة في عام 1997 يقيس أوجه الحرمان في بعض الجوانب الرئيسية من التنمية البشرية، غير أن هذا المؤشر يعاني من عدة عيوب قللت من أهميته في إطار السياسات العامة. من أجل هذه الانتقادات وجوانب القصور التي تضمنها هذا الأخير، استحدث مكتب تقرير التنمية البشرية بالتعاون مع القائمين على مبادرة أكسفورد المعنية بالفقر والتنمية البشرية لوضع مقياس جديد للفقر وهو مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد والذي تضمنه تقرير التنمية البشرية لعام 2010، حيث أنه يحدد الأفراد الذين يعانون من حرمان متعدد الأوجه في نفس الأبعاد التي يتناولها مؤشر التنمية البشرية.

4. التنمية البشرية في الجزائر

سجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر "ارتفاعا معتبرا" ما بين 1990 و 2015، مما جعلها تصنف ضمن الدول "التي لها تنمية بشرية مرتفعة" حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة 2013. وأوضح البرنامج في تقريره حول التنمية البشرية أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر في 0.713 سنة 2012 مقابل 0.625 سنة 2000 و 0.562 سنة 1990 (0.461 سنة 1980). وفي سنة 2012 احتلت الجزائر المرتبة 93 عالميا ضمن 187 بلدا. وفيما يخص تصنيف الدول النامية حسب "التراجع المعتبر" في الفارق بين مؤشر التنمية البشرية وقيمه القصوى، صنف البرنامج الجزائر في قائمة الدول العشرين الأولى في هذه الفئة، من خلال تمكّنها من تخفيض هذا الفارق 34.4% منذ 1990. من جهة أخرى سجل برنامج الأمم المتحدة الانمائي أنه اعتمادا على الوتيرة التي تم على أساسها تسجيل هذه التنمية ما بين 1980 و 2010 فإن الجزائر توجد ضمن البلدان العشرة الأولى الأسرع. ولحساب مؤشر التنمية البشرية بالتفصيل أشار التقرير إلى أن الجزائر خصصت نسبة 4.3 % من ناتجها الداخلي الخام لقطاع التربية و 3.6 % لقطاع الصحة و 0.1 % للبحث والتنمية. وعلى المستوى العالمي أشار برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن العقدين الأخيرين عرفا تقدما ملموسا في العديد من جوانب التنمية البشرية.¹⁴

سنحاول من خلال هذا المحور إعطاء صورة عن وضع التنمية في الجزائر من خلال عرض بعض المؤشرات الخاصة بواقع التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي...) والاجتماعية (العمر المتوقع عند الولادة، معدل التمدرس...) في الجزائر.

1.4 تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي

- شهد معدل النمو في الجزائر ارتفاعا مستمرا إلى غاية 1982، حيث بلغ نسبة 6.4% ليبدأ بعدها بالتراجع و في سنة 1986 عندما انهارت أسعار البترول بلغ 0.4% ليأخذ بعدها قيما سلبية إلى غاية 1989 حيث ارتفع إلى 4.4%.
- في بداية التسعينات كان معدل النمو جد ضعيف لكن مع تطبيق الإصلاحات و برامج الاستقرار بدأ في الارتفاع، حيث أنه لم يأخذ قيما سلبية غير أنه كان متذبذبا و هذا تبعا لأسعار البترول، حيث أن معدل النمو في الجزائر يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.
- شهد معدل النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا خلال الفترة (2001-2012)، حيث يتراوح ما بين 2 % كأدنى مستوى له سنة 2006 و 6.8 % كأعلى مستوى له سنة 2003، و يعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المستقر للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، و بدرجة أقل لقطاعي الفلاحة و الصناعة.

- من جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال هذه الفترة و المسجلة سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو أثناء هذه الفترة هو 8.1 %) بالإضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال هذه الفترة و المقدرة ب 17 % .
- إن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5 % لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في فترة التسعينات، و بعيدا عن معدل 6 أو 7 % المتوقع (قبل تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي). يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (1).

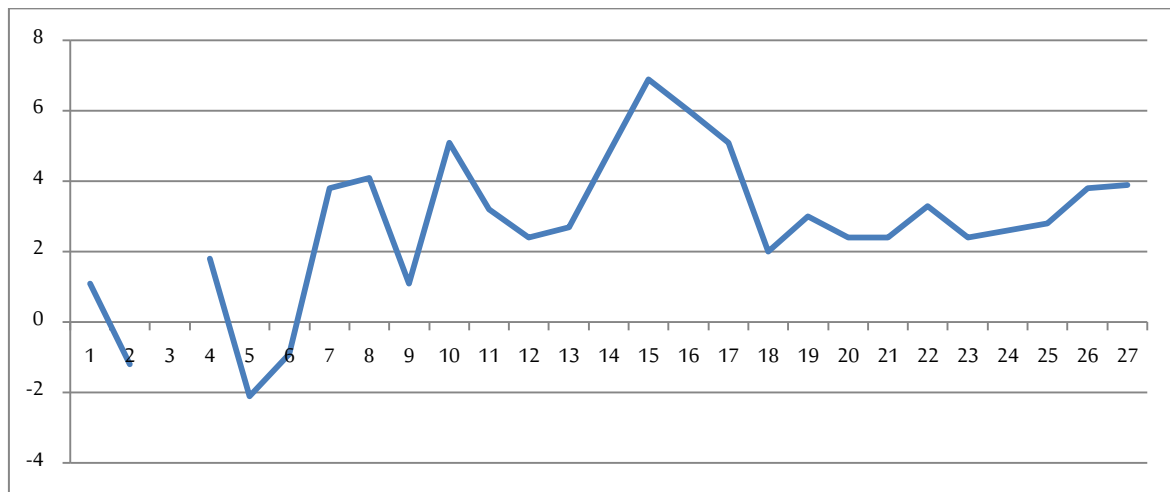
جدول رقم (2): معدلات النمو في الجزائر من 1990 إلى 2015

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو	1.1	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.4
السنة	2001	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو	2.7	6.9	5.1	2	3	2.4	2.4	3.3	2.4	2.6	*2.8
السنة	2014*	2015*									
معدل النمو	3.8	3.9									

Source: CNES [2005]: « Regards sur la politique monétaire en Algérie », 26^{ème} session plénière, tableaux 3, 6, 9, pages 136, 143, 151

*<http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

شكل رقم (1): تطور معدل النمو في الجزائر من 1990 إلى 2015



المصدر: من إعداد الباحثة إعتقادا على بيانات الجدول رقم (2)

2.4 تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

حققت الجزائر نتائج ايجابية فيما يتعلق بتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد كان هناك تحسن تدريجي إلا في بعض السنوات (1991، 1993، 1997، 2002، 2011، 2012)، حيث حققت نتائج سلبية مقارنة بالسنة التي تسبقها، ففي سنة 1991 انخفض عن سنة 1990 بنسبة 4.68% وفي سنة 1993 انخفض بنسبة 25.87% و تعتبر هذه الأخيرة هي السنة التي تم فيها تسجيل أكبر انخفاض. في حين أنه في سنة 1997 تم تسجيل انخفاض يقدر ب 20,6 %، وفي سنة 2002 قدر الانخفاض ب 5.42 %، كما تجدر الإشارة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي المعدل بالقوة الشرائية في 2006 بلغ \$7416.2 و هذا ما يفوق متوسطه للفترة 2000-2006 الذي يقدر ب \$6433.3. بدءا من سنة 2010 تم الاعتماد على نصيب الفرد من الدخل القومي في حساب مؤشر التنمية البشرية، حيث يلاحظ أنه في انخفاض خلال الفترة 2010-

2012، ففي سنة 2011 انخفض عن سنة 2010 ب 7.96%، وفي سنة 2012 انخفض ب 3.13% عن سنة 2011، و هذا كما يوضحه الجدول رقم(3).

الجدول رقم (3): تطور نصيب الفرد من الدخل القومي من 1990 إلى 2015 (PPA \$)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1997	1998	1999	2000	2001
PIB	3011	2870	4870	3610	5442	5618.9	4460	4792	5063	5308	6090
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010(1)	2011(1)	2012(1)
PIB	5760	6107	6603	7062	7416.2	7740	8738*	-	8320	7658	7418
السنة	2013	2014	2015								
PIB	13520	13960	14300								

المصدر: تقارير التنمية البشرية من 1990 إلى 2016

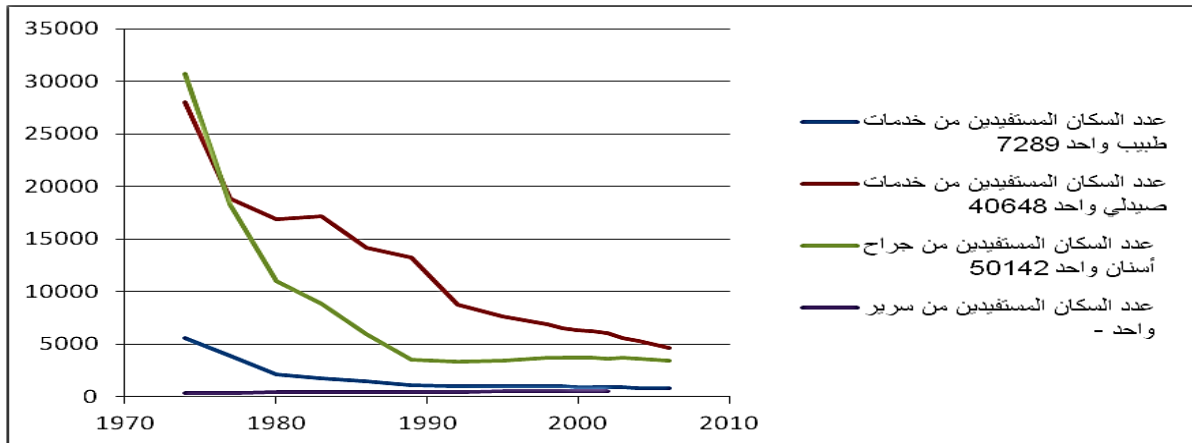
* : CNES [2008] : « Rapport National sur le développement humain », Algérie 2008, P. 31

(1): هي بيانات خاصة بنصيب الفرد من الدخل القومي نظرا لتغير المؤشرات الداخلة في تركيب IDH وهو ما سيعتمد عليه في الدراسة التطبيقية لأنه سيتم الاعتماد على مؤشر التنمية البشرية الهجين.

3.4 وضعية الصحة في الجزائر:

إن الصحة الإنجابية وحماية الأمومة والطفولة من بين الملفات الأساسية والأولويات الوطنية في مجال الصحة والسكان، بإدراجها ضمن أهداف سياسة الصحة العمومية، من خلال التركيز على التخطيط العائلي الخاص بحماية صحة الأم ومتابعة الولادة و القضاء على الأمراض المتنقلة جنسيا أو المتنقلة عن طريق المياه: كحصى التيفويد والكوليرا والإسهال والتهاب الكبد . عدد السكان الذين هم تحت إشراف طبيب واحد، صيدلي، جراح أسنان ومستفيدين من سرير واحد من خلال الإحصائيات المبينة في الملحق رقم (1) نلاحظ انخفاض عدد السكان المخصص لهم طبيب واحد بنسبة 88.35% من 1971 إلى 2006 وهذا كما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل (2): تطور عدد السكان المخصص لكل طبيب وجراح أسنان و صيدلي وسرير في الجزائر من 1971 إلى غاية 2006.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1)

حيث يبين لنا أن هناك انخفاض مستمر في عدد السكان المستفيدين من خدمات طبيب واحد فقط. من هنا يمكن القول أن هناك تحسن في مجال تكوين الأطباء. كما أن عدد السكان المستفيدين من خدمات صيدلي واحد قد انخفض بنسبة 88.66% خلال نفس الفترة، إضافة إلى ذلك فإن عدد السكان المستفيدين من خدمات جراح أسنان واحد قد انخفض بنسبة 93.11% و هذا، حيث أن هناك انخفاض مستمر في عدد السكان المستفيدين من خدمات صيدلي واحد و جراح أسنان واحد، من خلال هذا يمكن القول أن الجهود المبذولة جد معتبرة في إطار تكوين أشخاص في المجال الطبي.

فيما يخص عدد السكان المستفيدين من سرير واحد في المستشفى قد ارتفع بنسبة 62.75 % وهذا ما يدل على أن الوضع في الجزائر في مجال البنى التحتية، أي بناء المستشفيات متدهور وهذا كما يوضحه الشكل (2)، حيث يظهر لنا جليا أن عدد السكان كان في ارتفاع و لم ينخفض في أي سنة من السنوات محل الدراسة و هذا ما يدل على أن هناك ازدحام في المستشفيات مما سيؤثر على صحة المرضى و راحتهم و من ثم عدم العناية بهم كما ينبغي.

2.3.4 معدل وفيات الأطفال والأمهات

في إطار التكفل بحماية صحة الأم والطفل وتطبيق برامج التلقيح، تجسد التطور المحقق في التغطية الصحية للسكان في تراجع معتبر في نسبة وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة، في حين أنه رغم تقلص نسبة الوفيات عند الأمهات إلا أنها لا تزال جد مرتفعة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (8.3) والشكل رقم (9.3).

تعتبر استفادة النساء من الخدمات الصحية على مستوى الهياكل الصحية ضروري في عملية التكفل بالحمل والولادة. ففي الوسط الحضري، تقع معظم الهياكل الصحية على بعد أقل من كلم واحد من مقر إقامة المعني، وهذا هو الشأن بالنسبة ل78% من الوحدات القاعدية و 65 % من مراكز الولادة و 77% من المستشفيات. في حين أن نسبة إقبال النساء على الهياكل الصحية في الوسط الريفي تقل نسبيا عما هو عليه في الوسط الحضري، لكونها تبعد بأزيد من خمسة كيلومترات عن مقر الإقامة¹⁵.

لقد سجلت الجزائر تحسنا في هذا المجال فقد انخفض معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة خلال الفترة 2000-2013 مما يؤكد أن هناك تحسنا مستمرا لحالة الأطفال الصحية، حيث انخفض عدد وفيات الأطفال من 34 متوفى للألف المولودين أحياء سنة 2000 إلى 22 سنة 2013، أي أنه انخفض بمقدار 12 نقاط خلال هذه الفترة، رغم ذلك فإن هذا المعدل بقي مرتفعا رغم الجهود المبذولة في مجال الوقاية، فضلا عن ذلك فإن وفيات الأطفال حديثي الولادة (néonatale) البالغين من العمر 0 إلى 28 يوم خاصة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 0 إلى 6 أيام يمثلون أكبر نسبة من بين نسبة وفيات الأطفال¹⁶، حيث يمثل السبب الأول لارتفاع نسبة الوفيات في الجزائر فقد قدر عددهم بـ 30000 طفل حديث الولادة، كما تمثل 73% من وفيات الأطفال بينما معدل وفيات الأطفال الذين عمرهم ما بين 28 يوم و 11 شهرا فتمثل 27%¹⁷.

وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات (la mortalité infanto juvénile) قد انخفض من 35 سنة 2000 إلى 20 للألف سنة 2012، أي انخفاض بمقدار 15 نقطة للألف.

تعتبر وفيات الأمهات أحد المشاكل التي تمثل خطرا على المستوى الصحي في الجزائر فرغم الجهود المبذولة منذ السبعينات في إطار حماية الأم و الطفل إلا أن معدل وفيات الأمهات و الأطفال حديثي الولادة تبقى جد مرتفعة غير أنها تمكنت من خفض معدل وفيات الأمهات من 210 لـ 100000 مولود حي سنة 1992 إلى 89 لـ 100000 مولود حي سنة 2013 وهذا كما يظهر لنا جليا في الجدول(4)، حيث يتبين لنا مدى تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة والأقل من خمس سنوات و معدل وفيات الأمهات.

الجدول (4): تطور معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة والأمهات في الجزائر (1990-2013)

معدل وفيات الأمهات	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الرضع	
160	50	40	1990
	48	39	1991
215(5)	47	38	1992
160(1)	46	38	1993
	45	37	1994
140	44	36	1995

	42	36	1996
	40	35	1997
	38	35	1998
(2)117.4	37	34	1999
120	35	34	2000
	33	33	2001
	31	32	2002
	29	31	2003
(2)99.5	28	30	2004
100	26	29	2005
(3)92.6	25	28	2006
88.9(4)	24	26	2007
86.2(5)	23	25	2008
81.4(5)	22	24	2009
92	22	24	2010
	21	23	2011
	20	22	2012
89		22	2013
		25.6	2014
		25.5	2015

المصدر: تقارير التنمية البشرية من 1990 إلى 2014 و

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT/countries>

(1) UNDP [1996] : P. 154

(2)Gouvernement Algérien [2005] : « Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement », P. 56

(3) CNES [2007] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 20

(4) CNES [2008] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 88

(5) Gouvernement Algérien [2010] : « 2eme Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement », P. 82

4.4 وضعية التعليم في الجزائر:

لقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتحسين وضعية التعليم من بينها: هو ضمان التعليم المجاني لكل الأطفال لمدة تسع سنوات وهذا كما نص عليه القانون الأساسي، حيث يشترط التعليم الإلزامي لكل الأطفال البالغين من العمر ست سنوات كاملة وفي هذا الصدد لقد بلغ عدد الأطفال الممتدرسين سنة 2004 ما يقدر بـ 7800.000 ممتدرس، تمثل الإناث 47 % منهم في الطور الابتدائي، 48.75 % في الطور المتوسط و 55.54 % في الثانوي¹⁸.

الواقع ان الجزائر قد نجحت في توسيع قاعدة التدريس بشكل كبير وهذا من خلال التحسن الكبير الذي عرفه معدل معرفة القراءة والكتابة، فقد ارتفع من 52.9 % سنة 1990 إلى 72.8 % سنة 2006 ، أي أنه ارتفع عن سنة 1990 بـ 37.61 % ، كما أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الأماكن الريفية قد انتقل من 48.5 % سنة 1998 إلى 72.6 % سنة 2005¹⁹.

في هذا الاطار يمكن القول أن الجزائر قد حققت نتائج ايجابية في هذا المجال، حيث ارتفع معدل تدرس الأطفال البالغين من العمر ست سنوات من 43 % سنة 1966 إلى 93 % في 1999 ليصل 97.96 % سنة 2009. هذا المعدل جعل الجزائر في

نفس المستوى مع بعض الدول المتقدمة، وهذا ما يدل على أن هدف "التعليم للجميع" قد تحقق. الجدول التالي يوضح عدد التلاميذ في الطور الابتدائي، المتوسط والثانوي:

الجدول رقم (5): تطور عدد التلاميذ في الطور الابتدائي، المتوسط والثانوي حسب الجنس

السنوات	2001-2000			2006-2005			2010-2009		
	الذكور	الاناث	الجنسين معا	الذكور	الاناث	الجنسين معا	الذكور	الاناث	الجنسين معا
الابتدائي	2510846	2210114	4720960	2222679	1973901	4196580	1743741	1563992	3307733
المتوسط	1048826	966544	2015370	1133004	1088324	2221328	1566613	1486754	3052387
الثانوي	427917	547945	975862	489291	686440	1175731	488662	681689	1170351

Source : Gouvernement Algérie [2010] : « 2eme rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement » P. 47

خصصت الجزائر مبالغ ضخمة للإنفاق على التعليم مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا ما يدل على الأهمية التي توليها الجزائر لهذا القطاع، حيث أن الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من 3.86% سنة 2000 ليصل سنة 2004 5.80%، ليعود للانخفاض سنة 2008، حيث قدر ب 4.3%، أي أنه عموما قد ارتفع عن سنة 2000 بمقدار 11.39%، أي أنه عموما قد ارتفع سنة 2014 عن سنة 2000 بمقدار 29.62%. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تطور الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2000 إلى 2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
						(*)	(**)	(**)	(**)	(**)	(**)	(**)
الانفاق على التعليم % PIB	3.86	3.94	4.25	4.05	5.80	4.3	8	7.3	9.4	6.3	7.3	7

Source : Gouvernement Algérie [2005] : « rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement » P. 32

(*) : <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?page=1>

(**): Unicef [2014] : « ALGÉRIE RAPPORT NATIONAL SUR LES ENFANTS NON SCOLARISÉS », UNICEF Bureau régional, Moyen-Orient et Afrique du Nord Algérie, p. 13

5.4- العوامل المؤثرة على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

تعتبر تقنيات التقدير وطرق النمذجة في القياس الاقتصادي كثيرة ومتعددة، ونظرا لقصر الفترة التي أردنا تناولها بالدراسة والتحليل في ميدان النمذجة القياسية و كذا ظهور فلسفة التنمية البشرية مع بداية التسعينات فقد حاولنا بناء نموذج للتنمية البشرية اعتمادا على تجربة الجزائر في هذا المجال حيث يعبر عن المتغيرات التي تم اختيارها من طرف PNUD. بعبارة أخرى سنحاول أن نركز في هذا المحور على نمذجة مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

2.5 تعيين النموذج

لتعيين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج و كذا تجميع البيانات عنها.

1.1.5 تحديد متغيرات النموذج وتجميع البيانات:

تعد مرحلة تعيين النموذج هي المرحلة الأولى في المعالجة القياسية و أهمها على الإطلاق.

أ/ تحديد متغيرات النموذج:

إن النموذج المراد بناؤه خاص بمؤشر التنمية البشرية (IDH) فبعد أن تعرفنا على هذا الأخير و على مركباته وطريقة

حسابه، يمكن أن نحدد متغيرات النموذج الخاص ب IDH كمايلي:

- المتغير التابع: مؤشر التنمية البشرية (IDH)، معبرا عنه بالنسبة المئوية؛
- المتغيرات المستقلة التي سنقترحها هي كمايلي:

1. نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي (PIB ((PPA

• العمر المتوقع عند الولادة (EV)، بالسنوات؛

• الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) (ED).

في هذا الإطار تم بناء النموذج اللوغاريتمي وفقا للصيغة التالية:

$$LIDH_t = B_0 + B_1 LPIB_t + B_3 LEV_t + B_4 LED_t + \mu_t$$

حيث أن:

$LIDH_t$: لوغاريتم مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة t؛

$LPIB_t$: لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛

LEV_t : لوغاريتم العمر المتوقع عند الولادة؛

LED_t : لوغاريتم الالتحاق بالمرحلة الابتدائية؛

ب/ معطيات الدراسة: تم تجميع البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة انطلاقا من التقارير التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، إلى جانب إحصائيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري وموقع البنك الدولي (للإطلاع على معطيات الدراسة ارجع إلى الملحق رقم (2)).

2.1.5 تقدير نموذج مؤشر التنمية البشرية

بعد أن قمنا بتجميع البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المتغيرات المستقلة، تأتي مرحلة تقدير النموذج (2) الذي يحقق الفرضيات السابقة الذكر، بعد إدخال تلك البيانات في برنامج Eviews، وباستخدام المربعات الصغرى العادية (MCO) تحصلنا على النتائج التالية:

$$IDH_t = -5.21 + 0.44LEV_t + 0.64LED_t - 0.011PIB_t + u_t$$

(-5.68) (2) (2.92) (-0.17)

$R^2 = 0.90$ $N = 25$ $F = 72.29$

$\bar{R}^2 = 0.89$ $DW = 1.67$ $Prob = 0.00000$

مع العلم أن:

() : هي عبارة عن قيمة إحصائية t، R^2 : معامل التحديد، $\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل، N: عدد المشاهدات، DW: إحصائية ديربين واتسون، F: إحصائية فيشر، Prob: احتمال الخطأ.

نلاحظ من خلال النموذج أعلاه أن كل المعالم المقدرة لها معنوية إحصائية ماعدا لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل القومي، كما أنه وبغية معرفة مدى جودة توفيق النموذج من خلال دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن $R^2 = 0.90$ وهو أكبر من 30، وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين مؤشر التنمية البشرية والمتغيرات المفسرة، لكن لابد من اختبار ما إذا كان النموذج صالح ومستقر خلال هذه الفترة أم لا وذلك بالاعتماد على اختبار التغير الهيكلي.

3.1.5 اختبار التغير الهيكلي:

باستعمال برنامج Eviews نجد أنه عند سنة 2000 تقدر إحصائية F بـ 10.92 وهذا باحتمال خطأ يقدر بـ 0.01% وهو ضعيف وهذا ما يدل على أن هناك نقطة تحول سنة 2000 و بعبارة أخرى سنرفض فرضية العدم التي تتضمن غياب التغير الهيكلي $H_0: \beta_1 = \beta_2$ ، أي عدم استقرار معاملات النموذج فهناك نقطة انعطاف سنة 2000، إذن سنميز بين نموذجين خلال الفترتين 1990-1999 و 2000-2014.

- النموذج المتحصل عليه في الفترة 1990-1999

عند تقديرنا لهذا النموذج تبين لنا أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية، ماعدا معامل العمر المتوقع عند الولادة

$$LIDH_t = -6.017 - 0.56LP_{IB} + 0.45LEV_t + 1.87LED_t$$

$$(-4.36) \quad (-3.73) \quad (0.69) \quad (3.54)$$

$$R^2 = 0.94 \quad N = 10 \quad F = 35.92$$

$$\bar{R}^2 = 0.92 \quad DW = 2.92 \quad Prob = 0.000314$$

- اختبار معنوية النموذج:

- نلاحظ من خلال هذا النموذج أن كل المعالم المقدرة لها معنوية إحصائية فقيمة t المحسوبة لكل المعالم أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية قدره 10% وبدرجة حرية $dl = n - k = 10 - 3 = 7$ ، وبهذا سنرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل $(H_0: b_i = 0; H_1 b_i \neq 0)$ ، ماعدا معامل EV فليس له معنوية إحصائية.

- لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة مدى جودة توفيق النموذج، حيث أنه يقدر معامل التحديد بـ $R^2 = 0.94$ وهو قريب من الواحد، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، أي أن 94% من التغيرات في المتغير التابع يعود إلى التغير في المتغيرات المستقلة، وهذا ما يؤكد معامل التحديد المعدل $(\bar{R}^2 = 0.92)$.

- يتبين لنا من خلال النموذج أن إحصائية فيشر المحسوبة (35.92) وهذا باحتمال خطأ قدره 0.03%، إذن سنرفض فرضية العدم والتي مفادها أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر وهذا يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية، أي أنه يختلف معنويا عن الصفر.

بعد أن قمنا باختبار النموذج من الناحية الإحصائية وكذا المعنوية الكلية للانحدار سنستخدم المعايير القياسية لمعرفة مدى انسجام و تطابق الفروض الخاصة بالخطأ العشوائي و حتى المتغيرات المستقلة مع النموذج. حيث ان هناك مشكلة التعدد الخطي لكنه ليس ذو أهمية، كما أنه قد تأكدنا من ثبات التباين من خلال اختبار وايت و عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من خلال استخدام اختبار ديربين واتسون.

النموذج المتحصل عليه في الفترة 2000-2015

بعد تقديرنا لنموذج هذه الفترة تحصلنا على النموذج التالي:

$$LIDH_t = -1.81 + 0.25LP_{IB} - 0.10LEV_t - 0.09LED_t$$

$$(-1.86) \quad (4.13) \quad (-0.57) \quad (-0.45)$$

$$R^2 = 0.93 \quad N = 16 \quad F = 53.40$$

$$\bar{R}^2 = 0.91 \quad DW = 1.32 \quad Prob = 0.000000$$

اختبار معنوية النموذج:

- نلاحظ من خلال هذا النموذج أن كل من الثابت ومعامل LPIB لها معنوية إحصائية بقيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية قدره 10% وبدرجة حرية $dl = n - k = 16 - 3 = 13$ ، وبهذا سنرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل $(H_0: b_i = 0; H_1: b_i \neq 0)$ ، غير أن معامل LED، LEV، فليس لهما معنوية إحصائية.
- لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة مدى جودة توفيق النموذج، حيث أنه يقدر معامل التحديد بـ $R^2 = 0.93$ وهو قريب من الواحد، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، أي أن 93% من التغيرات في المتغير التابع يعود إلى التغير في المتغيرات المستقلة، وهذا ما يؤكد معامل التحديد المعدل $(\bar{R}^2 = 0.91)$.
- 6. تحليل النتائج:

لقد تبين لنا من خلال دراستنا لنموذج مؤشر التنمية البشرية في الجزائر مايلي:

- يوجد ارتباط بين لوغاريتم نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والعمر المتوقع عند الولادة بمقدار 69 %، فالأطفال الأوفر صحة يذهبون إلى المدرسة ويتعلمون أكثر وهم فيها. كما أن العمر الأطول يزيد العوائد على الاستثمار في التعليم. كما يمكن لانخفاض مستوى الصحة أن يؤدي إلى دوامة من التدهور السريع، مما قد تنجم عنه زيادة الفقر ومزيد من سوء الأوضاع الصحية. كما يوجد ارتباط قوي بين نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ونصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار 93 %،
- تعد سنة 2000 نقطة انعطاف وتحول في مؤشر التنمية البشرية، وهذا ما جعلنا نميز بين نموذجين ولفترتين مختلفتين، و هذا بعد سلسلة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر قبل هذه الفترة وهي الفترة التي تم فيها تنفيذ برامج الاستقرار الثلاثة (Trois programmes de stabilisation) بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي (FMI 1989، 1991، 1994)، و التي أدت إلى تطور سلمي في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فنمو الناتج المحلي الإجمالي بقيمته الحقيقية سلبية خلال هذه الفترة، و قد ارتفع التضخم كثيرا نتيجة لتحرير الأسعار وإعادة تقييم الدينار، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة نتيجة لتسريح العمال فقد تجاوز 17% ليصل تقريبا إلى 25% خلال 1986-1994 و 28% سنة 1995. مداخيل العائلات خاصة تلك التي هي في شكل أجور انخفضت قيمتها الحقيقية ب 20%، كما انخفضت القدرة الشرائية نتيجة لإلغاء الدعم على الأسعار و تقليص الإنفاق العام، إضافة إلى الوضع الأمني خلال فترة التسعينات و التي كانت تمثل العشرية السوداء في حياة الجزائريين كل هذه العوامل أدت إلى تدني مستوى المعيشة وزيادة الفقر²⁰. بصفة عامة الكثير من مؤشرات التنمية الاجتماعية كانت في تدهور، إضافة إلى تهميش دور الشعب في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإصلاح²¹.
- بعد سنة 1995 عرفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تحسنا، حيث تميزت هذه الفترة باستقرار على المستوى الكلي الناتج عن إصلاح التوازن الداخلي والخارجي، كما أن متوسط النمو الاقتصادي السنوي أصبح أكبر من التزايد الديموغرافي، كما قد تم التحكم في التضخم حيث بلغ بالمتوسط 6.3% سنويا خلال الفترة 1995-2000، غير أنه بلغ خلال الفترة (1998-2000) 2.6%.
- معدل البطالة استقر خلال الفترة 1995-2000 رغم تسريح العديد من العمال خلال الفترة المذكورة كما أن الدخل المتاح للعائلات بقيمته الحقيقية ارتفع ب 20%، حيث تحسن الإنفاق الاستهلاكي للعائلات و ارتفعت موارد الميزانية المخصصة للقطاع الاجتماعي ب 105% بقيمتها الحقيقية خلال هذه الفترة²².
- بالنسبة للنموذج الثاني والخاص بالفترة 1990-1999 نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومؤشر التنمية البشرية، فإذا تغير LED ب 1% يتغير مؤشر التنمية البشرية ب 1.87%، وهذا راجع للجهود التي بذلتها الجزائر فيما يخص التعليم من خلال اجباريته ومجانيته.

- أما بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة فله تأثير غير معنوي على مؤشر التنمية البشرية خلال نفس الفترة، وهذا راجع للعشرية السوداء التي مرت بها الجزائر خلال نفس الفترة.
 - نصيب الفرد من الدخل القومي له تأثير سلبي على مؤشر التنمية البشرية، فالميل أو الأثر الحدي للتغير في مؤشر التنمية البشرية في الجزائر نتيجة التغير في نصيب الفرد من الدخل القومي يقدر ب 0.56%.
 - بالنسبة للنموذج الثالث والخاص بالفترة 2000-2015 نلاحظ مايلي:
 - العمر المتوقع عند الولادة ليس له معنوية إحصائية، خلال هذه الفترة، حيث يتبين لنا جليا أن هذا الأخير بقي تقريبا مستقرا بين 70 سنة و 71 سنة؛
 - نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ليس له معنوية إحصائية وهذا راجع لوجود مشكلة تعدد خطي قوي بين المتغيرات المفسرة (LPIB, LEV, LED) خاصة بين الدخل القومي ونسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، حيث بلغت نسبة الارتباط بينهما ب 91%:
 - نصيب الفرد من الدخل له علاقة طردية مع مؤشر التنمية البشرية فالأثر النسبي للتغير في مؤشر التنمية البشرية نتيجة للتغير في نصيب الفرد من الدخل القومي ب 1% يقدر ب 0.24.
7. استخدام نموذج مؤشر التنمية البشرية لمقارنة القيم الفعلية بالقيم المقدرة:
- بعد أن اختبرنا معنوية المعلمات و المعنوية الكلية للنموذج رقم (3) و اختبرنا مدى تحقق فرضيات النموذج سنستخدم النموذج الذي تحصلنا عليه في تقدير قيم مؤشر التنمية البشرية خلال فترة الدراسة.
- إذن بتعويض قيم المتغيرات نحصل على القيم المقدرة لمؤشر التنمية البشرية من 2000 إلى 2015 وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

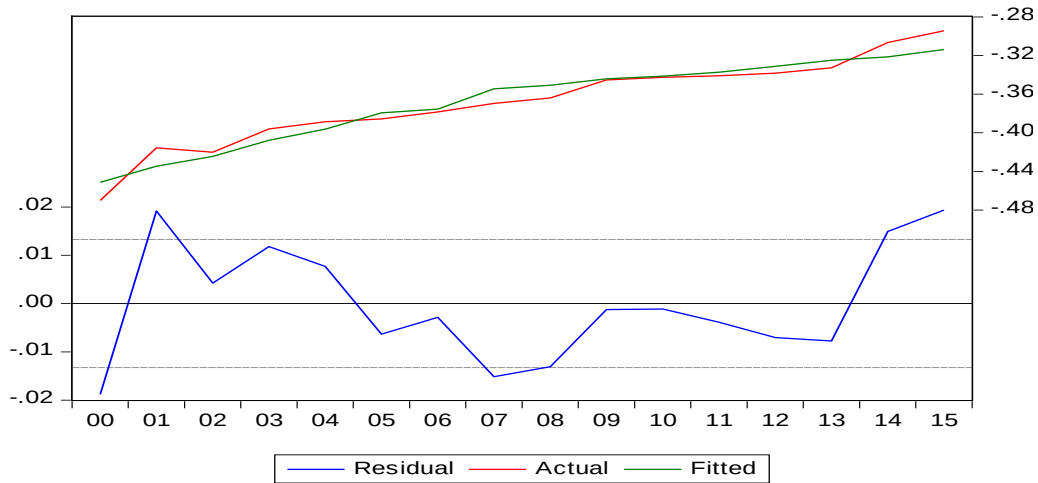
الجدول رقم (7): القيم المقدرة لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 2000 إلى 2014

السن	القيم الحالية IDH	القيم المقدرة IDH	البواقي IDH - IDH
2000	0.625	0.63859	-0.01359
2001	0.66	0.64931	0.01069
2002	0.657	0.65443	0.00257
2003	0.673	0.66393	0.00907
2004	0.678	0.67103	0.00697
2005	0.68	0.68299	-0.00299
2006	0.685	0.68479	0.00021
2007	0.691	0.70174	-0.01074
2008	0.695	0.70488	-0.00988
2009	0.708	0.70891	-0.00091
2010	0.71	0.70929	0.00071
2011	0.711	0.71229	-0.00129
2012	0.713	0.71703	-0.00403
2013	0.717	0.72197	-0.00497
2014	0.736	0.72660	0.00940
2015	0.745	0.73623	0.00877

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من خلال قيم الجدول أن القيم المقدرة باستعمال النموذج الذي تحصلنا عليه (3) قريبة من القيم الفعلية و هذا ما يؤكد لنا الشكل (3) الذي يوضح لنا أن منحى القيم الفعلية ل IDH ومنحى القيم المقدرة متطابقة تقريبا.

الشكل (3): مقارنة منحى القيم الفعلية لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر والقيم المقدرة له بواسطة النموذج المقترح



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews, version 09

خاتمة:

كان الغرض من هذه الدراسة هو تحديد محددات التنمية البشرية و من ثم معرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيرا على مؤشر التنمية البشرية، و هذا ما تطلب الاعتماد على أساليب القياس الاقتصادي، حيث استعملنا نموذج الانحدار المتعدد لإظهار مدى استجابة مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للمتغيرات المدرجة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن بناء أي نموذج و تقدير معالمته يتطلب اختبار معنوية المعلمات و المعنوية الكلية للنموذج و كذا اختبار مدى تحقق فرضيات النموذج و هذا ما قمنا به عند محاولتنا لبناء النموذج الخاص بالتنمية البشرية في الجزائر، حيث توصلنا في الأخير و من خلال النماذج المتحصل عليها في إطار هذه الدراسة أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر له علاقة طردية و نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية وعلاقة عكسية مع نصيب الفرد من الدخل القومي، كما أن العمر المتوقع عند الولادة له تأثير غير معنوي على مؤشر التنمية البشرية ، وهذا خلال الفترة الممتدة من 1990-1999 والتي توافقت الفترة التي تم فيها تنفيذ برامج الاستقرار الثلاثة (Trois programmes de stabilisation) بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي FMI (1989، 1991، 1994)، و التي أدت إلى تطور سلمي في المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية. في حين أنه بعد سنة 2000 تبين لنا نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومعدل العمر المتوقع عند الولادة ليس لهما معنوية احصائية وهذا راجع لوجود مشكلة تعدد خطي قوي بين المتغيرات المفسرة (LPIB, LEV, LED) خاصة بين الدخل القومي ونسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، حيث بلغت نسبة الارتباط بينهما ب 91%؛ نصيب الفرد من الدخل له علاقة طردية مع مؤشر التنمية البشرية فالأثر النسبي للتغير في مؤشر التنمية البشرية نتيجة للتغير في نصيب الفرد من الدخل القومي ب 1% يقدر ب 0,24.

الملاحق:

الملحق رقم (1): تطور عدد السكان المخصص لهم طبيب واحد وجراح أسنان وصيدي واحد والمستفيدين من سرير في المستشفى في الجزائر من 1971 إلى غاية 2006

السنوات	عدد السكان المستفيدين من خدمات طبيب واحد	عدد السكان المستفيدين من خدمات صيدي واحد	عدد السكان المستفيدين من جراح أسنان واحد	عدد السكان المستفيدين من سرير واحد
1971	7289	40648	50142	-
1974	5581	27978	30696	349
1977	3884	18828	18283	379
1980	2159	16892	11038	434
1983	1775	17188	8884	433
1986	1445	14212	5997	426
1989	1122	13273	3542	417
1992	1038	8804	3354	495
1995	1027	7602	3483	518
1998	985	6864	3710	551
1999	968	6514	3717	553
2000	941	6318	3711	557
2001	918	6206	3673	563
2002	887	6033	3639	568
2003*	876	5582	3681	
2004*	858	5321	3660	
2006*	849	4607	3457	
2008*	721	4314	3248	
2009*	677	4148	3167	
2010*	640	3968	3093	

Source : Rétrospective statistique 1970-2002, édition 2005, ONS

* www.ons.dz

الملحق رقم (2): معطيات الدراسة

	IDH	PIB	ED	EV
1990	0.562	6390	92.08	65.1
1991	0.602(1)	6270	93.91	67.34
1992	0.631(1)	6400	95.93	67.1
1993	0.615(1)	6340	96.23	67.3
1994	0.64(1)	6250	96.85	67.8
1995	0.633	6420	96.88	68.1
1996	0.635	6680	98.05	67.74
1997	0.638(1)	6820	99.23	68.9
1998	0.644(1)	7170	100.45	69.2
1999	0.652(1)	7360	102.38	69.3
2000	0.625	7690	104.91	69.6
2001	0.66(1)	8170	103.9	69.2
2002	0.657(1)	8570	105.16	69.5
2003	0.673(1)	9270	106.03	71.1
2004	0.678(1)	9760	107.05	71.4
2005	0.68	10490	107.74	71.7
2006	0.685	10910	108.29	75.7
2007	0.691	11700	109.63	72.2
2008	0.695	12090	109.31	75.7
2009	0.708	12160	112.43	70
2010	0.71	12620	115.45	72.9
2011	0.711	12900	116.75	73.1
2012	0.713	13300	118.27	73.4
2013	0.717	13520	119.75	71
2014	0.736	13960	118.75	74.81
2015	0.745	14300	116.2	75

المصدر: تقارير التنمية البشرية من 1990 إلى 2016

الهوامش والمراجع:

- ¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2005]: "أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة"، الأمم المتحدة، نيويورك.
- ² عبد الله بن محمد المالكي و أحمد بن سليمان بن عبيد [2004]: "التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآتية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 114.
- ³ فايز عبد الهادي أحمد [2013]: "علاقة العولمة بالتنمية البشرية، دراسة تطبيقية مع التركيز على الدول النامية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.
- ⁴ Élisé Wendlassida MININGOU, Valérie VIERSTRAETE [2010]: «L'efficience du développement humain dans les pays de l'Afrique Subsaharienne», Groupe de Recherche en Économie et Développement International, Cahier de Recherche / Working Paper 10-17
- ⁵ Mahomed KOEBA [2011]: «L'aide publique au développement et la lutte contre la pauvreté: cas de la Cote d'Ivoire», Site d'internet http://www.memoireonline.com/05/11/4528/m_Laide-publique-au-developpement-et-la-lutte-contre-la-pauvrete-cas-de-la-Cote-divoire0.html, (page consulting le : 26 /06/2014)
- ⁶ UNDP [1990]: « Human development report », Oxford university press , New York, P.10
- ² نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف [2006]: "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، الطبعة الأولى، ص. 319
- ³ BENFARHAT. S [2007]: « niveau de vie des ménages, développement humain et bonne gouvernance démocratique : les fondements philosophiques et les indicateurs de mesure », thèse de doctorat d'état, p. 70
- ⁴ إبراهيم العيسوي: [2000] التنمية في عالم متغير"، الطبعة الأولى، ص. 120.
- ⁵ DESTREMEAU.B et SALAMA. P [2002]: « Mesures et démesure de la pauvreté », 1^{er} édition, press universitaires de France, Paris, P. 82
- ⁶ Idem, même page
- ⁷ نصيرة قوريش [2011]: "التنمية البشرية في الجزائر وأفاقها في ظل برنامج التنمية 2014-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص. 35. http://www.univ-35.chlef.dz/ratsh/REACH_FR/Article_Revue_Academique_N_06_2011/article_05.pdf (page consulting le: 01/10/2012)
- ⁸ المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2011]: "تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إحصاءات التنمية البشرية، اللجنة الإحصائية، الدورة الثانية والأربعون، 22-25 فيفري 2011، ص. 11
- ¹⁴ http://ar.wikipedia.org/wiki/التنمية_البشرية_في_الجزائر
- ¹⁵ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [1999]: "التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998"، مرجع سابق، ص. 56
- ¹⁶ CNES [2007]: « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 20
- ¹⁷ PNUD [2005]: «Système des Nations unies en Algérie, Bilan commun de pays », P. 12
- ¹⁸ PNUD [2005]: « System des nations unie en Algérie, Bilan commun de pays — Algérie », P. 10, Site d'internet : www.dz.undp.org/publications (page consulting le: 20/08/2008)
- ¹⁹ CNES [2006]: « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 25
- ²⁰ Gouvernement Algérien [2005]: « Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement », P. 10
- ²¹ صالح صالحي [1999]: "عرض و تحليل الاقتصاد الجزائري"، مطبوعة في مقياس عرض و تحليل الاقتصاد الجزائري المقدمة للسنة الأولى علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ص. 131
- ²² Gouvernement Algérien [2005]: « Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement », P. 11